

جويس باندا أول امرأة تحكم مالوي



أضحت جويس هيلدا باندا إحدى شهيرات القارة الأفريقية بعد أن أدت السبت 7 أبريل/نيسان 2012 القسم رئيسة لبلدها مالوي، خلفا لبينغو وا موثاريكا الذي وافته المنية بسكتة قلبية قبل ذلك بيوم واحد. وبذلك أصبحت باندا ثاني امرأة تتولى رئاسة دولة في أفريقيا بعد إيلين جونسون سيرليف رئيسة ليبيريا. وستظل باندا على سدة الحكم حتى موعد الانتخابات المقبلة في عام 2014. ووصفت وكالة الصحافة الفرنسية باندا بأنها امرأة قوية الشخصية وناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة. ولدت باندا في 12 أبريل/نيسان 1952 في قرية ماليما بمقاطعة زومبا جنوبي مالوي، وكان والدها عازفا في جوق الشرطة. وجويس باندا حاصلة على درجة البكالوريوس في تعليم الأطفال المبكر من جامعة كولومبوس، ودبلوم في الإدارة من إيطاليا، وعملت سكرتيرة في الماضي. وعندما بلغت من العمر 25 عاما أقامت هي وأطفالها الثلاثة في ذلك الوقت بالعاصمة الكينية نيروبي، حيث تأثرت بالحركة النسائية في تلك الدولة، فتخلت عن زوجها الذي كان يضربها. وتزوجت جويس بعد ذلك من ريتشارد باندا، وهو قاض متقاعد كان أول رئيس أسود للمحكمة العليا في البلاد، وكان قائدا للمنتخب الوطني لكرة القدم. وخلال الفترة من 1985 و1997 شاركت جويس باندا في إدارة وتأسيس عدد من المشاريع والمنظمات. في مطلع تسعينيات القرن العشرين أطلقت برنامجها لتحرير المرأة، كما قامت بتأسيس مؤسسة حملت اسمها من أجل تحرير النساء، وذلك من خلال تعليم الفتيات. وأسست باندا - التي تدعو إلى المساواة بين الرجال والنساء - مؤسسة جويس باندا من أجل

تحرير المرأة من خلال تعليم البنات. دخلت إلى المعتزك السياسي في عام 1999 وذلك بعد فوزها بمقعد في مجلس النواب، وعينت بعدها وزيرة للمساواة بين الجنسين، وأعيد انتخابها في عام 2004 وعينها الرئيس بينغو وا موثاريكا وزيرة للخارجية. وعندما كانت وزيرة للخارجية قطعت مالوي علاقاتها مع تايوان للتقرب من الصين في تحالف اعتبر أكثر فائدة للاقتصاد المالوي. وفي عام 2009 اختارها الرئيس موثاريكا للترشح معه لمنصب نائب الرئيس، وحقا النجاح، إلا أنها اختلفت معه بعد ذلك بسبب اعتراضها على رغبته بتعيين أخيه بيتر خليفة له، وأدى ذلك إلى استبعادها من الحزب الديمقراطي التقدمي، فانتقلت بعد ذلك للمعارضة لتؤسس حزب الشعب في 2011 وتتولى زعامته، وكانت تريد الترشح للانتخابات الرئاسية في عام 2014. وعلى الرغم من أن الرئيس موثاريكا قد حاول أن يقلبها من منصبها عن طريق حصوله على حكم المحكمة العليا إلا أنه فشل في ذلك.